التوضيحية المرفقة به وذلك بسبب الاهمية التاريخية لهذا الحدث :

افغانستان وبلغاريا وبوروندي وتشاد والكونغو وكوبا والمانيا الشرقية وغينيا الاستوائية وغينيا والهند ومدغشقر وماليزيا ومالي ومنغوليا والنيجر وباكستان ورومانيا والسنغال وسيراليون وتانزانيا وأوغندا ويوغوسلافيا وزئير .

لقد عرضت القضية الفلسطينية على الجمعية العمومية منذ نيسان ١٩٤٧ . ونتيجة لبعض القرارات الاولى التي أصدرتها الجمعية العمومية والمتعلقة بهذه القضية فان عددا كبيرا من الفلسطينيين نقلوا من أرضهم واضطروا الى معاناة وضع اللاجئين . كما ان الشعب الفلسطيني منع من ممارسة حقوقه الثابتة بما فيها حقه في تقرير المصير وفقا لميثاق الامم المتحدة والقواعد المعترف بها من القانون الدولي . لكن يبقى انه خلال أكثر من عشرين سنة غابت المسألة الفلسطينية وغابت مسألة وضع الشعب الفلسطيني وحقه عن جدول أعمال كل دورات الجمعية العمومية ، وذلك رغم ان الجمعية العمومية وسواها من أجهزة الامم المتحدة عالجت مختلف جوانب القضية الفلسطينية وتشعباتها ونتائجها خلال هذه الفترة . ومنذ ١٩٤٨ اعترفت الجمعية العمومية وأكدت حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى أراضيهم ، ومنذ ١٩٧٠ اعترفت وأكدت الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ومن ضمنها حقه في تقرير المصير . كما اعترف المجتمع الدولي، خارج اطار الامم المتحدة ، في السنوات الماضية بهذه الحقوق في أشكال مختلفة .

وحيث ان الامم المتحدة تحمل منذ انشائها مسؤولية تاريخية سياسية وقانونية تجاه القضية الفلسطينية ، فعلى الجمعية العمومية ان تبحث في القضية الفلسطينية كقضية فلسطينية شكلا ومضمونا ، وان تدرج بالتالي في جدول أعمالها مسألة عنوانها « القضية الفلسطينية » .

وقد أدت موافقة الجمعية العمومية على هذا الطلب الى ردة فعل عنيفة من جانب اسرائيل عبر عنها المندوب الاسرائيلي بقوله ان حكومته « لن تقف مكتوفة اليدين لان في ذلك (أي قرار الجمعية العمومية) تهديدا لمصالحها الحيوية وحياة مواطنيها » . كما صرح المندوب الاسرائيلي ان الولايات المتحدة أكدت لحكومته بانها لا تعتبر منظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وانها ما زالت تعترض على انشاء دولة فلسطينية بين اسرائيل والاردن . وبهذه المناسبة أكد الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف في رسالة بعثها الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ان بلاده ستؤيد تأييدا كاملا الموقف الفلسطيني عند مناقشة القضية الفلسطينية في الجمعية العمومية . وذكرت مصادر صحافية مطلعة ان رسالة بريجنيف أكدت مجددا نظرة الاتحاد السوفياتي الى القضية الفلسطينية باعتبارها كقضية وطنية تحررية وكمسألة حق تقرير مصير ، وان الدبلوماسية السوفياتية ستضع كل ثقلها لدعم الموقف الفلسطيني في الامم المتحدة . وفي الواقع تقدمت ٧١ دولة عربية وأجنبية بمشروع قرار الى الجمعية العمومية لدعوة منظمة التحرير لارسال وفد لها للمشاركة في مناقشة القضية الفلسطينية . وفيما يلي نص مشروع هذا القرار الهام :

« ان الجمعية العمومية ، اذ تعتبر ان الشعب الفلسطيني هو الفريق الرئيسي المعني في مسألة فلسطين ، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي ممثلة الشعب الفلسطيني ، للمشاركة في مناقشات الجمعية العمومية حول مسألة فلسطين في الجلسات العامة » . وقد حاز هذا القرار تأييدا ساحقا من الدول الاعضاء اذ تم اقراره بأكثرية ١٠٥ أصوات شملت دول اوروبية رئيسية ومهمة مثل فرنسا وايطاليا والنرويج وايرلندا ولم تصوت ضده سوى٤ دول هي الولايات المتحدة واسرائيل وبوليفيا وجمهورية الدومينيك كما امتنعت ٢٠ دولة عن التصويت بما فيها بريطانيا والمانيا الغربية . وبناء على هذا القرار وجه رئيس الجمعية العمومية عبد العزيز بوتفليقه برقية الى منظمة التحرير دعاها فيها الى المشاركة في مناقشة القضية الفلسطينية في مطلع شهر تشرين الثاني (نوفمبر). وواضح ان لهذا القرار أهمية كبرى لانه يعترف رسميا وللمرة الاولى منذ ١٩٤٧ بكون الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في قضية فلسطين باعتبارها كقضية دولية ، كما يعترف بمنظمة التحرير كممثل شرعي لهذا الشعب ، مما يعني ضمنا الاقرار بأن السلام والاستقرار في الشرق الاوسط مستحيلان بدون ضمان الحقوق الوطنية